

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي السادس – مادة الصيرفة الإسلامية –

إجابة السؤال الأول: 4.5

1 هناك مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها في رأس مال المصرف الإسلامي، وتتمثل في:

- أ- أن يكون مبرر المصدر وذلك تجنباً لتوظيف رؤوس الأموال المشبوهة والحرام. 1
- ب- أن يتم إصدار رأس المال في شكل أسهم عادية لعدم مشروعية الأسهم الممتازة. 1
- ت- ليس هناك حد أعلى لرأس ماله، ولكن الحد الأدنى تقرره القوانين المصرفية الموجودة في كل بلد. 1
- ث- رأس المال في المصرف الإسلامي يقتصر الدور الحماني له على تلك الخسائر التي تلحق بالمساهمين فقط، ولا تتعدى إلى خسائر المودعين الباحثين عن تنمية أموالهم. 1.5

إجابة السؤال الثاني: 5.5

- 1- تعريف المشاركة اصطلاحاً: وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق المصرف الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكاً مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها. 1
- 2- شروط صحة المشاركة: يشترط لصحة المشاركة ما يلي:
 - أن يكون رأس المال نقداً لا عرضاً، وإن أجاز المالكية العروض. 0.5
 - أن يكون رأس المال حاضراً لا ديناً في الذمة. 0.5
 - أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة. 0.5
 - أن يكون نصيب كل شريك في الربح بنسبة مشاعة منه، ولا يكون مبلغاً محدداً. 0.5
 - يجب أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس المال. 0.5
- 3- أنواع المشاركة: تنقسم المشاركة إلى نوعين:
 - أ- المشاركة الثابتة: تكون النسبة المملوكة لأطراف الشركة ثابتة خلال فترة التعاقد، وقد تكون مستمرة يبقى فيها المصرف الإسلامي شريكاً دائماً لفترة غير محددة، أو منتهية ترتبط بتمويل صفقات معينة. 1
 - ب- المشاركة المتناقصة بالتمليك: تعرف على أنها اتفاق بين طرفين أو أكثر على اشتراكهم في رأس مال معلوم، تنتقل بمقتضاه حصة أحدهما إلى الآخر تدريجياً حتى تؤول ملكية هذه الشركة كاملة إليه بشروط محددة. وبالأخذ بعين الاعتبار لموضوعنا فالمصرف الإسلامي هو الذي تتناقص حصته بينما الطرف الآخر، الذي قد يكون شخص معنوي أو طبيعي، تزداد حصته إلى أن يملك المشروع بالكامل. وعادة ما تستخدمها المصارف الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 1

إجابة السؤال الثالث: 6

1- جدول يشرح أهم أوجه الاختلاف بين صيغة التوظيف بالمضاربة وبين صيغة التوظيف بالمشاركة في المصارف الإسلامية:

المضاربة	المشاركة
عبارة عن مشاركة بين العمل والمال يكون فيه المال من طرف والعمل والخبرة من الطرف الآخر. 0.25	مشاركة شخصين أو أكثر بأموال متساوية أو مختلفة. 0.25
الربح يكون حسب الاتفاق بينهما في العقد. 0.25	الربح يكون حسب المال أي حسب نسبة مساهمة كل شريك. 0.25
الخسارة يتحملها رب المال أما المضارب فلا يخسر إلا الجهد. 0.25	الخسارة يتم توزيعها على الشركاء حسب نسبة تمويل كل منهما. 0.25
صاحب المال له الحق في فرض شروط ملائمة أو مناسبة للعقد. 0.25	يكون للشركاء الحق في الإدارة، كما أنه في بعض الأحيان أن لبعضهم الحق في التنازل عن الإدارة والاكتفاء بالمشاركة المالية فقط. 0.25

2- الآليات المعتمدة التي تمكن المصارف الإسلامية من التخفيف من المخاطر والتي قد تنشأ بسبب صيغة التوظيف بالمضاربة هي:

- القيام بدراسة جدوى اقتصادية للمشاريع الاستثمارية: بحيث يتم توفير المعلومات الفنية والقانونية والتجارية والمالية الاقتصادية والاجتماعية وتحليل كافة الآثار المترتبة عليها. 1
- كسب متعاملين تقاة: من حيث الأمانة والقدرة والكفاءة في إدارة عمليات المضاربة للتخفيف من مخاطر رأس المال. 1
- إبرام عقد المضاربة دون تسليم رأس المال للعميل المضارب: حيث يقوم بشراء الأصول والسلع لأجل قصير ويعيد بيعها للعملاء فيقوم المصرف بدفع ثمن الشراء للمورد من جهة واستلام ثمن المبيع من العملاء من جهة أخرى، ثم يقوم بإعطاء العميل المضارب حصته من الربح ويأخذ الباقي الذي يعتبر من حقه، وهذا يمكنه من تحييد المخاطر الأخلاقية. 1
- اللجوء إلى ضمان طرف ثالث منفصل: في شخصيته و ذمته المالية من أطراف التعاقد حيث يتعهد بتحمل الخسارة التي يمكن أن تقع على رأس المال المستثمر وتعوضه عن الخسارة دون الرجوع للمستثمر أو مدير الاستثمار. 1

إجابة السؤال الرابع: 3

توجد ثلاثة عوامل أساسية تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية في ظل تطور التكنولوجيا المالية وتتمثل في:

- 1- التحول الرقمي وتبني الابتكار التكنولوجي: يجب أن لا تعتمد فقط المصارف الإسلامية على المناهج التقليدية، بل أصبح من الضروري الانضمام فعلياً في ثورة التحول الرقمي من خلال استخدام طرق وأدوات مثل التطبيقات البنكية الذكية، البلوك تشين... الخ أو تقنيات التحليل الرقمي وهذا لا يسرع فقط تقديم الخدمة، بل يمنح المصرف قدرة أفضل على فهم احتياجات عملائه وتقديم حلول مناسبة لهم في إطار هاته الثورة الحديثة. 1
- 2- تطوير الأطر الشرعية والتنظيمية: يحتاج هذا إلى مرونة أكبر دون الإخلال بالتوابت. فظهور منتجات مالية رقمية جديدة يفرض على الهيئات الشرعية أن تطور أدواتها في الفهم والاجتهاد الفقهي خاصة، بحيث تستطيع مواكبة هذه الابتكارات بدل أن تقف عائقاً أمامها. 1

3- تعزيز الشمول المالي الإسلامي: التكنولوجيا فتحت الباب أمام فئات واسعة لم تكن تتعامل مع البنوك من قبل. وهنا يمكن للصيرفة الإسلامية أن تستغل هذه الفرصة للوصول إلى هذه الفئات، خاصة عبر الخدمات الرقمية البسيطة التي لا تتطلب حضوراً فعلياً إلى المصرف. **1**

1 نقطة على تنظيم ونظافة ورقة الإجابة